

الدرس السادس - من دروس عمرة الأحكام

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِيْنُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مِنْ يَدِهِ اللَّهِ فَلَا
مُضْلَلٌ لَهُ وَمَنْ يَضْلُلُ فَلَا هَادِي لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ
(هُيَا أَئِمَّةُ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَتَمُّ مُسْلِمُونَ).

(هُيَا أَئِمَّةُ النَّاسِ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زِوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا
اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا).

(هُيَا أَئِمَّةُ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قُولاً سَدِيدًا يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يَطْعُنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ
فَازَ فَوْزاً عَظِيمًا).

أمّا بعد:

قال المصطفى رحمه الله:

باب التّيّم

الحادي عشر

عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلم رأى رجلاً معتلاً
لم يصلٍ في القوم

فقال: يا فلان ما منعك أن تصلي في القوم؟

فقال: يا رسول الله أصابتني جنابةً ولا ماء.

قال: عليك بالصّعيد، فإنه يكفيك

التّيّم في اللغة هو القصد يقال يمّ كذا إذا قصّه.

شرعًا هو التّعبّد لله بمسح الوجه والكفّين بالتراب على صفة مخصوص ويقال أيضًا هو القصد إلى الصّعيد
الطّيّب لمسح الوجه والكفّين بنية استباحة الصّلاة ونحوها.

أمّا حديث عمران وفيه أنّ النّبِيَّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى رجلاً اعتزل ولم يصل مع الجماعة فسألَهُ النّبِيَّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن السبب الذي منعه من الصّلاة فأجابه بأنّه كان جنباً ولم يجد ماءً للاغتسال فأرشده النّبِيَّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الصّعيد وأنّه يكفيه.

والصّعيد هو كلّ ما علا على وجه الأرض سواءً كان ثُراباً أو رملًا أو حمراً أو طيناً.

يؤخذ من الحديث مشروعية التّيمّ لالجنب وهو مجمع عليه بين العلماء.

قال الشّيخ محمد الأمين الشّنقيطي رحمه الله صاحب أضواء البيان قال: لم يخالف أحدٌ من جميع المسلمين في التّيمّ عن الحدث الأصغر، وكذا عن الحدث الأكبر إلّا ما روي عن عمر وابن مسعود وإبراهيم التّخعي من التابعين أنّهم منعوا عن الحدث الأكبر.

ونقل التّوسي في شرح المهدّب عن ابن الصّبّاغ وغيره القول برجوع عمر وعبد الله بن مسعود عن ذلك. انتهى
كلامه رحمه الله

ثمّ قال المصطفى رحمه الله

الحادي 41

عن عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

بَعْثَتِي النَّبِيُّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَاجَةٍ فَأَجْنَبْتَ فِيمَا فَتَرَغَتْ فِي الصّعِيدِ كَمَا تَرَغَ الدَّابَّةُ ثُمَّ أُتِيتَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَرْتَ لَهُ

فَقَالَ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدِكَ هَكُذا ثُمَّ ضَرِبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ ضَرِيَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ مَسَحَ
الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ وَظَاهِرَ كَفِيهِ وَوْجَهِهِ.

في هذا الحديث يحكي عمار رضي الله عنه أنّ النّبِيَّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أرسله في حاجة فصار جنباً ولم يكن يعرف كيفية التّيمّ فظنّ أنّه يجب عليه استيعاب جميع جسده بالتراب كما أنّه يجب عليه استيعاب جميع جسده بالماء حال الغسل.

فلما رجع أخبر النبي ﷺ بما فعل ليعرف الصواب من الخطأ في فعله.

فتبيّن له أنّه كان يكفيه بدل ما فعل أن يضرب بكفيه الأرض فيسخ باطن كفه اليمني بشماله وظاهر كفيه ووجهه.

في هذا الحديث فوائد:

الفائدة الأولى

جواز التّيم عن الحدث الأكبر للأصغر.

الفائدة الثانية

هي أن صفة التّيم لا تتغيّر سواءً كانت عن الحدث الأكبر أم الأصغر بخلاف الطّهارة بالماء. فإنّ الموضوع يختلف عن الغسل.

الفائدة الثالثة

هي أنّ المجتهد إذا أخطأ في محلّ اجتهاد لم تجب عليه الإعادة وهذا لأنّ النبي ﷺ لم يأمر عماً بالإعادة بعدما تبيّن له أنّه أخطأ في صفة التّيم اجتهاداً منه.

الفائدة الرابعة

فيه استعمال القول بمعنى الفعل

وهذه اخذناها من قوله أنّ تقول بيديك هكذا ثم ذكر له فعلاً ولم يذكر له قوله فولاً فيجوز استعمال القول بمعنى الفعل.

الفائدة الخامسة

هي أنّ التّيم ضربةٌ واحدة، بخلاف من قال أنّ التّيم ضربتان واستدلّ بالحديث (التيّم ضربتان ضربةٌ للوجه وضربةٌ لليدين) وهو حديث ضعيف لا يصح رواه أبو داود وغيره وفيه محمد بن ثابت ضعفه البخاري وأحمد وابن معين الصواب أنّ التّيم ضربةٌ واحدة لا اثنتين.

الفائدة السادسة

جاء في رواية البخاري لهذا الحديث قول عمار رضي الله عنه: وضرب بكتفه ضربة على الأرض ثم نفضها ثم مسح بها ظهر كتفه بشماله أو ظهر شماله بكتفه ثم مسح بها وجهه.

وفي هذه الرواية فائدة مهمة وهي أن مسح اليدين مقدم على مسح الوجه إذ فيه استعمال ثم تفيد الترتيب فيه كذا قلنا ثم نفضها عندما ضربها ضربة على الأرض ثم مسح بها ظهر كتفه بشماله قال أو ظهر شماله بكتفه ثم بعد ما يمسح الكفين ثم مسح بها وجهه.

فيه استعمال ثم وثم كما تعلمون تفيد الترتيب

بخلاف الرواية التي أخرجاها المصنف رحمه الله فإن فيها استعمال الواو فيها: ثم مسح الشمال على العينين وظاهر كفيه وجهه والواو كما تعلمون لا تفيد الترتيب.

لكن هذه الرواية صريحة في الترتيب

وكذلك هذا الحديث لا يعارض قول الله عز وجل ﴿فَامْسِحُوهُمْ بِأُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيْكُمْ﴾ بل يكون مفسراً ومبيناً للآية.

كما قلنا الواو لا تقتضي الترتيب والحديث جاء في بيان الترتيب باستعمال ثم، فلا تعارض بحمد الله

الفائدة السابعة

في رواية البخاري التي ذكرناها قبل قليل يستفاد أيضاً منها أنه يسن عند ضرب الأرض أن ينفض يديه أو أن ينفع فيها لتخفيض التراب لأنّه جاء فيها وضرب بكتفه ضربة على الأرض ثم نفضها فيستفاد منها هذا كما أنه يُسنّ أيضاً أن ينفع فيها لأنّه قد جاءت أيضاً في بعض طرق حديث عمار أنه نفع فيها وهذا من أجل تخفيف التراب من اليدين.

الفائدة الثامنة

قال العلماء هذا الحديث من الأدلة على مشروعية القياس فإنّ عمار رضي الله عنه قال صفة التيم للجنابة على صفة الغسل ولم ينكر عليه النبي ﷺ بل بين له الصواب ولو كان القياس باطلًا لأنّه عليه النبي ﷺ.

الفائدة التاسعة

أنه لا تسمية عند الشروع في التّيّم قلنا هذا لأنّ بعض العلماء استحب التّسمية عند الشروع في التّيّم لكن جميع طرق حديث عمار وكذلك حديث ابن الجهم ليس فيها ذكره التّسمية عند التّيّم والله أعلم.

ثم قال المصطفى رحمه الله

الحديث 42

عن جابرٍ رضي الله عنّهما أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال:
أُعْطِيَتْ خَمْسًا لَمْ يَعْطُهُنَّ أَحَدٌ مِّنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي:

ثُرِّتْ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ

وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا فَأَيْمًا رَجُلٌ مِّنْ أُمَّتِي أُدْرِكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلِيَصُلِّ

وَأُحِلِّتْ لِي الْغَنَامُ وَلَمْ تَحُلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي

وَأُعْطِيَتِ الشَّفَاعةُ

وَكَانَ النَّبِيُّ يَبْعَثُ إِلَى قَوْمٍ خَاصَّةً وَيَبْعَثُ إِلَى النَّاسِ عَامَةً

في هذا الحديث يذكر النبي ﷺ بعض الخصائص والفضائل التي خصّه الله عزّ وجلّ بها وأمته من بين سائر الأمم.

ومن هذه الخصائص أن جعل الله له الأرض كلّها مسجدًا وطهورا.

طهورا يعني يتظاهر بها بالتيّم وخصوصه بعض الموضع من هذا العموم وجاء في بعض الأحاديث أنه لا يجوز الصلاة فيها كالمقبرة والحمام ومعاطن الإبل وليس هذا محلّ بسط هذه الأمور.

فنستفيد من هذا الحديث أنّ قوله صلى الله عليه وسلم وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً أنّ الأرض جميعها يجوز التّيّم سواءً كان ترّاباً أو رملًا وحجاراً أو غيرها.

فلا يشترط في الأرض أن تكون ترّاباً حتّى يجوز التّطهير بها بل أيّاً كانت نوع هذه الأرض جاز التّيّم بها بخلاف من اشترط التّراب من العلماء.

بقيت معنا مسألة واحدة قلنا سترجع إليها وهي مسألة هل التّيّم رافع للحدث أو مبيح للصلوة؟

والصحيح من أقوال أهل العلم أنّ التّيّم مُطهّر ورافع للحدث لقوله تعالى حين ذكر التّيّم ﴿ ما يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ حَرَجٍ وَلَكُنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرُكُمْ ﴾

ولقوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً.

والطهور هو ما يُتَطَهَّرُ به.

وكذلك ينظر إليه أي إلى التّيّم على أنّه بدل عن الوضوء.

والبدل يأخذ حكم المبدل منه وفائدةه.

فيتيم المريض إلى أن يستطيع اشتمل الماء، ويتيّم من لا يجد الماء إلى أن يجده وكذلك من كانت به جنابة لم يستطع الغسل لخوف المرض أو لعدم القدرة على الغسل يتيم عن الغسل لكنه يتوضأ إن استطاعاً لحدثه الأصغر فلا يلزم من كون المرأة لا يستطيع الغسل أنّه يتيم عن الحدث الأصغر بل هنا نقول أنّ الواجب عليه الوضوء إذا كان يستطيع طبعاً.

وهذه المسألة التي نبهنا عليها أخيراً يكثر الخلط فيها تجد الكثرين يتمكّنون من الوضوء لكنهم لا يتمكّنون من الغسل لمرض ما فتجدهم يتيمون عن الحدث الأصغر وهذا خطأ من كانت به جنابة ولم يستطع الغسل يتيم عن الغسل لكن ما دام أنّه يستطيع الوضوء فالواجب عليه أن يتوضأ يعني بشكل طبيعي ولا يجوز له التّيّم لقدرته على استعمال الماء والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله

باب الحيض

الحيض لغة: السيلان

شرع: دم جبأ يخرج من أقصى رحم المرأة بعد بلوغها على سبيل الصحة من غير سبب في أوقات معلومة.

الحديث 43

عن عائشة رضي الله عنها أنّ فاطمة بنت أبي حبيش سالت النبي ﷺ فقالت:

إني أستحاض فلا أطهر أفادع الصلاة؟

فقال: لا، إن ذلك عرقٌ ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغسلي وصلبي

وفي رواية: وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فأترك الصلاة، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلبي.

في الحديث مسائل

المقالة الأولى

يُقال حاضت المرأة إذا سال منها الدم في نوبة معلومة ويقال هذه امرأة مستحاضة إذا سال منها الدم من غير نوبة.

وقولها رضي الله عنها في الحديث أستحاض يعني أنّ هذا يحصل لها كثيراً فلا ينقطع الدم عنها غالباً لذلك قالت عقبه فلا أطهر.

وقولها رضي الله عنها أفادع الصلاة طرحت هذا السؤال رضي الله عنها لأنّه كان متقرراً عندهن أنّ الحائض لا تصلي وأشكّل عليها استمرار الدم فسألته.

السّألة الثّانِيَةُ

هي قوله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا إِنَّمَا ذَلِكَ عَرْقٌ

فيه بيانٌ لسبب الاستحاضة وأنَّه دمٌ غير دمِ الحِيْض فدمُ الحِيْض يخرج من قعر الرّحم أمّا دمُ الاستحاضة فيخرج من أدنى الرّحم من عرقٍ يسمى بالعادل.

السّألة الثّالِثَةُ

بعدما يَبْيَنُ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ سبب دمِ الاستحاضة يَبْيَنُ لَهَا حُكْمَ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دُعَ الصَّلَاةَ قَدْرَ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتُ تَحْيِضِينَ فِيهَا.

وَقَبْلَ أَنْ نَكْلُمَ عَنْ هَذِهِ الْمُسَائِلَةِ يَجِبُ أَنْ نَتَعَلَّمَ مَصْطَلِحَيْنِ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ خَاصِّيَّاتِ بِالْمَرْأَةِ فِي حِيْضِهَا وَهُمَا مَصْطَلِحُ الْمَرْأَةِ الْمُعَتَادَةِ وَالْمَرْأَةِ الْمُمِيَّزةِ وَالْمَرْأَةِ الْمُبْتَدَأَةِ

الْمَرْأَةُ الْمُبْتَدَأَةُ هِيَ الَّتِي لَمْ يَسْبُقْ لَهَا حِيْضٌ وَظَهَرْ أَوْ يَقَالُ هِيَ الَّتِي لَمْ يَسْبُقْ لَهَا أَنْ حَاضَتْ.
أَمَّا الْمَرْأَةُ الْمُعَتَادَةُ فَهِيَ الَّتِي اسْتَمَرَّتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ عَلَى أَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ عَنْدَ حِيْضِهَا مَثَالُهُ اِمْرَأَةٌ فِي كُلِّ شَهْرٍ تَحْيِضُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ فَهَذِهِ عَادَتْهَا أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ.

وَالْمَرْأَةُ الْمُمِيَّزةُ هِيَ الَّتِي تُسْتَطِعُ أَنْ تَمِيزَ بَيْنَ دَمِ حِيْضِهَا مِنْ غَيْرِهِ فَإِذَا خَرَجَ مِنْهَا دَمٌ يُمْكِنُهَا أَنْ تَقُولَ هَذَا دَمٌ حِيْضٌ أَمْ لَا.

وَالْحِيْضُ يَتَّبِعُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الدَّمَاءِ بِأَمْوَارٍ

الْأُمْرُ الْأُولُ: هُوَ اللَّوْنُ

فَدَمُ الْحِيْضِ يَتَّبِعُ عَنْ غَيْرِهِ بِاللَّوْنِ يَكُونُ لَوْنَهُ دَاكِنًا وَكُلُّ اِمْرَأَةٍ تَعْرُفُ هَذَا مِنْ نَفْسِهَا وَتَعْرُفُ لَوْنَ دَمِ حِيْضِهَا
الْأُمْرُ الثَّانِيُّ

مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَمِيزُ الْحِيْضُ مِنْ غَيْرِهِ الْأَوْجَاعُ الَّتِي تَصَاحِبُ الْحَائِضَ، فَالْمَرْأَةُ عَادَةً عَنْدَمَا يَأْتِيَهَا الْحِيْضُ تَنْتَابُهَا أَوْجَاعٌ عَنْدَ مَنْطَقَةِ الْخَاصِّرَةِ.

وَالْأُمْرُ الثَّالِثُ

هُوَ الرَّائِحةُ رَائِحةُ دَمِ الْحِيْضِ هِيَ غَيْرُ رَائِحةِ غَيْرِهِ مِنَ الدَّمَاءِ.

وعودا إلى مسألتنا فنقول المستحاضة هذه قد تكون مبتدأة أو معتادة

أمّا إن كانت مبتدأة فلا يخلو من حالين:

الحالة الأولى

أن تكون ميزة أن تكون هذه المبتدأة مميزة.

فتقترن عن الصلاة والصوم قدر ما ميّزت أنها في الحيض وبعدما ترى تغيير الدم وتحوله إلى دم استحاضة تغسل وتصلّى.

الحالة الثانية

إن كانت غير مميزة

فإنّها تعمل بغالب عادة نسائها وتعمل مثلاً بعادة أمّها أو أختها لحديث حمّة بنت جشن رضي الله عنها وفيه أنّ النبي ﷺ قال لها فافعلي في كلّ شهر كما تخیض النساء وكما يطهرن بمقات حیضهنّ وطهّرھنّ.

والمبتدأة هذه إن كانت غير مميزة فإنّها تعتمد عدد الأيام التي تعتدّها أمّها أو أختها وبعد ذلك تغسل وتصلّى وتصوم.

أمّا إن كانت هذه المرأة غير مبتدأة بل كانت معتادة فالراجح أنّ المعتادة تعمل بعادتها ولو كانت مميزة والمعتادة قلنا أنّ هي التي لها حيضة معلومة القدر أيّ أنها تخیض أربعة أيام أو خمسة أيام في كلّ شهر حیضتها معلومة

فهذه إن حصل لها وأن تجاوز الدم عدد هذه الأيام فإنّها بمجرد ما تنتهي الأيام التي عادّة تخیض فيها فإنّها تغسل وتصلّى وكما قلنا ولو كانت مميزة ولو كانت ترى أنّ الدم هذا الذي استمر معها يشبه دم الحيض

وذلك عملاً بحديثنا هذا لأنّ فيه أنّ النبي ﷺ قال: فإذا أقبلت الحيضة فاترك الصلاة فإذا ذهب قدرها وقدرها أي عدد أيامها فاغسل عنك الدم وصلّي.

قال ابن تيمية رحمه الله: وبهذا الحديث أخذ جمهور العلماء في المستحاضة المعتادة أنها ترجع إلى عادتها قال وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد، لكنّهم متباذعون لو كانت مميزة تميّز الدم الأسود من الأحمر فهل تقدّم التمييز على العادة أم العادة على التمييز، ومنهم من يقدم التمييز على العادة وهو مذهب الشافعي ورواية عن أحمد والثاني أنها تقدّم العادة وهو ظاهر الحديث وهو مذهب أبي حنيفة وأظهر للروایتين عن أحمد انتهى كلامه رحمه الله بتصرفٍ يسير.

ووجه الدلالة من الحديث على عدم اعتبار التمييز أن النبي ﷺ أجاها وردها للعادة مع احتمال كونها مميزة لكنه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل منها فعدم استفصالة مع احتمال كونها مميزة دل على أن الواجب رجوعها إلى العادة مطلقاً وهذا عملاً بالقاعدة الأصولية التي تقول أن ترك الاستفسار في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال والله أعلم.

الفائدة الأخيرة التي تستفاد من هذا الحديث وهي قوله صلى الله عليه وسلم اغسلي عنك الدم وصلّي فيه دليلاً على أن الحيض وقد انعقد الإجماع على نجاسته حكاه ابن المنذر رحمه الله وفيه أنه صلى الله عليه وسلم أمرها بالاعتسال فهو أمر بالاعتسال منه لكنه لم يأمرها بالاعتسال من دم الاستحاضة.

ثم قال المصطفى رحمه الله

الحادي 44

وعن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة استحيضت سبع سنين فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فأمرها أن تغسل فكانت تغسل بكل صلاة.

قال ابن العطار رحمه الله: جاء في بعض نسخ هذا الكتاب -يقصد العمدة- فأمرها أن تغسل بكل صلاة فليس في الصحيحين ولا أحدهما أن النبي ﷺ أمرها بذلك ولا شك أنه قد ورد الأمر بالغسل بكل صلاة خارج الصحيح من روایة ابن إسحاق وغيره بروايات كثيرة وليس فيها شيء ثابت وقد ضعفها كلها البهقي ومن قوله والذي صح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما أن أم حبيبة بنت جحش رضي الله عنها استحيضت فقال رسول الله ﷺ إنما ذلك عرق فاغسلي فكانت تغسل بكل صلاة. انتهى كلام ابن العطار رحمه الله.

وقال الشافعي رحمه الله: إنما أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغسل وتصلّي وليس فيه أنه أمرها بالغسل بكل صلاة ولا شك أن غسلها كان تطوعاً غير ما أمرت به وذلك واسع لها. انتهى كلام الشافعي رحمه الله نقلأً من الأم.

فالعلماء اختلفوا سلفاً وخلفاً في هذه المسألة وهي مسألة اغتسال المستحاضة لكل صلاة لكن الذي عليه جمهور العلماء أنه لا غسل عليها في أي وقت من الأوقات ولا في أي صلاة ودليلهم هو عدم الدليل المقتضي للغسل. وقد نقلنا سابقاً كلام البهقي وأن الثابت في هذا هو ما روي في الصحيحين وليس فيه الأمر بالغسل.

الذي يجب على المستحاضة في نص الدليل هو الغسل من الحيض لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة وإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلّي وليس في هذا أمر بالاغتسال من الاستحاضة والله أعلم.

ثم قال المصطفى رحمه الله

الحديث 45

وعن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد كلانا جنب
فكان يعمرني فأذزر فيياشرني وأنا حائض
وكان يخرج رأسه إلى وهو معتكف فأغسله وأنا حائض.

في الحديث مسائل

الأولى

جواز اغتسال الرجل مع زوجته من إناء واحد وقد مرّ معنا هذا في باب الغسل من الجناة.

الثانية

فيه جواز مباشرة الحائض فوق الإزار.

وكان اليهود إذا حاضرة المرأة لم يأكلوها ولم يُشاربواها فسألها أئمّة أصحاب النبي ﷺ عن ذلك فأنزل الله قوله ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ وقال النبي ﷺ: (اصنعوا كل شيء إلا النكاح).

وقد جاءت الرخصة بال مباشرة فوق الإزار في حدثنا هذا وحديث ميمونة رضي الله عنها عند مسلم أنّه صلّى الله عليه وسلم كان يباشر نسائه فوق الإزار وهنّ حيض وهذا محل اتفاق بين العلماء.

والإزار قيل من السرّ إلى الرّبكة.

وقيل إلى أنصاف الفخذين.

وقد قال بعض العلماء بناءً على هذا الحديث وعلى حدث أنسٍ المتقدم اصنعوا كل شيء إلا النكاح أنّ للرجل أن يستمتع بأهله بكل شيء ما عدا الوطء لأنّ معنى المباشرة في الحديث هي اللمس بشهوة وتطلق على الوطء أيضاً لكن يستثنى الوطء من معنى المباشرة هنا لحديث أنسٍ اصنعوا كل شيء إلا الشكاح.

وفي قولها رضي الله عنها وكان يخرج رأسه إلى وهو معتكف فاغسله وأنا حائض فوائد منها أن للمعتكف أن يخرج جزءاً من جسده من المسجد للحاجة.

وفيه أنّه يجوز للمعتكف أن يلمس نسائه إذا لم يكن بشهوةه وذلك لأنّ عائشة رضي الله عنها كانت تلمس يدها ورأس النبي ﷺ ووجهه وهو معتكف وذلك حينما كانت تغسل رأسه.

وفيه أيضاً جواز سؤال الرجل زوجته شيئاً من حاجته ولا كراهة في ذلك ولا مانع والله أعلم.

ثم قال المصطفى رحمه الله

الحادي 46

عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يتکئ في حجري فيقرأ القرآن وأنا حائض

هذا الحديث له تعلق بمسألة مهمة للحائض ألا وهي قراءة القرآن على تلك الحال وهل ويجوز لها مس المصحف وهي كذلك؟

قراءة القرآن للحائض اختلف فيها العلماء

فنونه الشافعي وأحمد وغيرهم.

واستدلوا بما رواه أبو داود وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: (لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن).

وكذلك في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه مع النبي ﷺ أنه قال: (لا تقرأوا الحائض ولا النساء من القرآن شيئاً) رواه الدارقطني وغيره.

لكن هذان الحديثان ضعيفان.

أماماً حديث ابن عمر عنها فهو برواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين وإسماعيل بن عياش مضعف في روايته عن غير الشاميين لذلك قال ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله أن هذا الحديث ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث.

ومنه تبيه وهو أن بعض أهل العلم أراد تحسين هذا الحديث بتتابعه عبد الملك بن مسلمة لإسماعيل بن عياش لكن لم تزد هذه المتتابعة للحديث إلا ضعفاً فبعد الملك هذا ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة ابن حبان ولم يوثقه أحد.

واماً حديث جابرٍ ضعيف أيضاً ضعفه ابن حجر رحمه الله وقال: فيه محمد بن الفضل وهو مترونك.
والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه مالكُ وابن تيمية وابن المنذر والطحاوي وغيرهم من جواز قراءتها للقرآن لعدم التعليل الصريح الصحيح المقتضي للتّحرير.

وكذلك النساء على عهد النبي ﷺ كن يحضرن ولم تنقل إحداهن نهيه عن ذلك.

وكذلك عائشة رضي الله عنها لما حاضت في حجّة الوداع قال لها النبي ﷺ (افعلي ما يفعله الحاج غير إلا تطوفي بالبيت حتى تطهري).

ومعلوم أن الحاج له أن يقرأ القرآن فدلّ هذا على الجواز وكذلك جاء أنّه صلّى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كلّ أحيانه رواه البخاري في صحيح، يستدلّ به أيضاً على أنّ الحائض تقرأ القرآن والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله

الحديث 47

وعن معاذة رضي الله عنها قالت سأله عائشة رضي الله عنها فقلت ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة فقالت أحرورية أنت

قالت لست بحرورية ولكنني أسمى قالت كان يصيّبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة.

قولها رضي الله عنها في الحديث أحرورية أنت

حروريه نسبةً إلى حارورة قرية بالقرب من الكوفة اجمع فيها الخوارج الذين خرجوا على عليٍ رضي الله عنه ثم استعمل هذا اللفظ في كلّ خارجي ولو لم يكن من أهل حارورة لذلك قالت لها عائشة ذلك.

لأنه كان من مذهبهم أنّ الحائض تقضي الصلاة وهذا خلاف إجماع المسلمين كما أنّ للخوارج بدعاً أخرى ومنكراتٍ وبعضها أعظم من بعض.

سأله معاذة رضي الله عنها هذا السؤال لتعرف الحكمة من هذا الأمر أي لتعلم الحكمة من كون الحائض بعد حيضها تمنع من قضاء الصلاة ولا تمنع من قضاء الصوم.

لكن لما كان معروفاً لديهم أنّ مذهب الخوارج يقضي بأنّ الحائض تقضي الصلاة سأله عائشة رضي الله عنها منكرةً محذرةً لها أحرورية أنت فما كان من معاذة رضي الله عنها إلا أنّ بيّنت أنّها ليست على مذهبهم ولكنها تسأل مسترشدةً تزيد معرفة الحكمة من ذلك فأجابتها عائشة رضي الله عنها إجابةً لوضعها كلّ مسلمٍ نصب عينيه لما ظهرت أكثر هذه البدع والمنكرات.

قالت عائشة رضي الله عنها وأرضاها كان يصيّبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة

لو رجع المسلمون إلى ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه لزال الخلاف ولندشت البدع في كلّ ما يأتيك أخي المسلم من أمور دينك ابحث فيه عما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه واعمل به، ترتاح وتكون قد عملت على بصيرة وتكون قد حققت المتابعة للنبي ﷺ وانظر إلى الصحابة كان هذا فعلهم وكان هذا منهاجمهم قالت رضي الله عنها كان يصيّبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمن بقضاء الصلاة ولم تزدّها على هذا.

أيّ أئمّة كانوا يفعلون ما كان يأمرهم النبي ﷺ ولا يزيدون عليه ولا ينتظرون فيه، بخلاف الناس الآن تجدهم يكثرون من السّؤالات ويكترون من التّعليلات ويكترون من الفلسفة لذلك ضلّوا وأضلّوا نسأل الله السّلامه والعافية.

وقد ذكر العلماء الحكمة من قضاء الصّوم مع عدم قضاء الصّلاة قالوا الصّلاة تتكرر في كلّ يوم والحيض يتكرر كلّ شهر غالباً فالإلزام بقضاء الصّلاة فيه مشقة يعني إذا مكثت المرأة في عادتها خمسة أيام وفي كلّ يوم خمس صلوات سيكون عليها قضاء خمس وعشرين صلاة إضافةً إلى الصّلوات التي تجب عليها يعني بعد حيضها بخلاف الصّوم فإنّها لو أفطرت تلك الخمسة أيام فإنه يبقى معها يعني بعد رمضان عام آخر حتى تقضى صوم تلك الأيام وهذا ليس فيه مشقة بخلاف قضاء الصّلاة والله أعلم.

وبهذا نكون قد انتهينا من كتاب الطّهارة والحمد لله رب العالمين
أنصحكم الآن بتلخيص ما مرّ علينا من مسائل وفوائد وحفظها جيداً مع حفظ هذه الأحاديث جيداً
وسنشرع إن شاء الله تبارك وتعالى ابتداء من الأسبوع القادم في كتاب الصّلاة إن شاء الله.
وققنا الله جميماً لما نحبه ونرضاه والحمد لله رب العالمين.